الأمم المتحدة S/PV.6786



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٨٦

الثلاثاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

1236980 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير نيسترو أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاء بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض التقرير عن فترة التسعين يوما الذي أعدته اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من نفس القرار. ويغطي التقرير الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية في ١ حزيران/يونيه. وواصلت اللجنة أيضا الاضطلاع بواجباها من خلال التبادلات غير الرسمية وإجراء عدم الاعتراض المتوخى في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١ حزيران/ يونيه، أحاطت منسقة فريق الخبراء اللجنة علما بالتقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٢ (S/2012/395). وشددت على أن فريق الخبراء خلص إلى أنه ولئن كانت الجزاءات فعالة في إبطاء وتيرة البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية المحظورة لجمهورية إيران الإسلامية عن طريق زيادة تكلفة شراء سلع معينة، فإن الجزاءات لم تجبر هذا البلد حتى الآن على القبول بحل تفاوضي. وأشارت المنسقة أيضا إلى التفاوت في تنفيذ الدول لقرارات مجلس الأمن وأوصت بتذكير جميع الدول بضرورة الإبلاغ عن حالات عدم الامتثال. واستعرضت أنشطة التوعية التي نفذها الفريق في الآونة الأخيرة، والتي شملت إجراء مشاورات مع الدول والمشاركة في مؤتمرات وحلقات دراسية. وفي سياق الإشارة إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في التقرير وفائدها للدول الـ ١٩٣ الأعضاء في المنظمة، أعربت المنسقة عن أملها في أن توافق اللجنة على نشر التقرير.

ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير النهائي للفريق، والذي وصفه بعضهم بأنه جيد جدا ويستند إلى بحوث جيدة ويفي بمعايير منهجية عالية. وطلب العديد من أعضاء اللجنة أن تتابع اللجنة التقارير عن طريق النظر بانتظام في إدراج أسماء جديدة لأفراد وكيانات في القائمة؛ وإصدار إشعارات مع مبادئ توجيهية لتنفيذ القرار؛ ونشر التقارير في أسرع إطار زمني ممكن. وشدد أعضاء آخرون في اللجنة على ضرورة استمرار الفريق في عمله في إطار ولايته. وطلب العديد من الأعضاء عقد جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة للرئيس قريبا بمشاركة الفريق. وفي إشارة إلى الصلات مع أنظمة الجزاءات الأخرى، أوصى العديد من أعضاء اللجنة بأن يستكشف الفريق أوجه التآزر المحتملة مع أفرقة الخبراء الأخرى.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت اللجنة على إضافة فردين وكيان واحد إلى قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعين لجزاءات الأمم المتحدة لضلوع هذين الفردين والكيان في حالات عدم الامتثال المبلغ عنها إلى اللجنة، والتي حقق فيها فريق الخبراء. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تبلغهم فيها بهذه الإضافة. وستواصل اللجنة تنفيذ ولايتها، حسب مقتضى الحال.

وتلقت اللجنة عددا من الرسائل المتعلقة بتنفيذ تدابير مجلس

الأمن ذات الصلة. فقد أرسلت إحدى الدول في ٢١ أيار/مايو رسالة عن الشحنات التي صادرتها سلطاتها المعنية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ والتدابير المتخذة:

”لمنع عبور أي شحنات من وإلى جمهورية إيران الإسلامية يشتبه في احتوائها على مواد محظورة يمكن استخدامها في برامج إيران النووية وبرامجها للقذائف“.

وتعمل اللجنة، بمساعدة فريق الخبراء، على متابعة هذه الرسالة.

وطلبت دولة أخرى إيضاحا بشأن ما إذا كان شخص إيراني معين هو نفس الشخص الذي يظهر اسمه على القائمة الموحدة للجنة. واستفسرت دولة ثالثة عما إذا كانت مواد معينة من شأنها أن تسهم في استحداث تكنولوجيات تدعم الأنشطة النووية الإيرانية التي يُخشى أن تؤدي إلى الانتشار. وأخيرا، طلبت دولة توجيها بخصوص نطاق وتنفيذ تدابير تجميد الأصول التي فرضها المجلس من خلال قراراته بشأن جمهورية إيران الإسلامية. وفي جميع هذه الحالات، فإن اللجنة تجمع معلومات من أعضائها في إعداد ردودها.

بخصوص الحوادث المبلغ عنها، أرسلت اللجنة في ٢٣ آذار/مارس رسائل إلى ست دول أعضاء بشأن عملية تفتيش واحتجاز، جرى الإبلاغ عنها سابقا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، لحاوية على متن السفينة MS Finland. وتلقت اللجنة رسائل في ما يتصل بهذه الحالة التي تتعلق بنقل أسلحة ومواد ذات صلة من جمهورية إيران الإسلامية إلى الجمهورية العربية السورية. ونفت الجمهورية العربية السورية، ردا على رسالة طلبت فيها اللجنة معلومات إضافية عن ضلوعها في هذا الحادث، أن المواد كانت في طريقها إلى أحد موانيها. وأبلغت دولة أخرى اللجنة بأنها تواصل جمع معلومات عن الشحنة والشركة المعنية وطلبت تمديد الموعد النهائي.

وردت اللجنة، بمساعدة فريق الخبراء، على استفسار عام بعث به مجلس المكاتب، والذي يمثل الرابطة الدولية للمكاتب الوطنية لشركات التأمين على السيارات، بشأن تدابير الجزاءات وتنفيذها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة ثلاث مذكرات شفوية من إحدى الدول الأعضاء تتضمن إشعارات تتعلق بالفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بشأن مبالغ تم دفعها بموجب عقد أُبرم قبل إدراج شخص ما أو كيان ما في القائمة.

وفي ٢٩ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة تقريرها السنوي لعام ٢٠١١.

وستعقد اللجنة، بمشاركة فريق من الخبراء، جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي سبق الإعلان عنها بعد ظهر يوم ٩ تموز/يوليه في قاعة الاجتماعات ٥. والغرض من الجلسة هو عرض ولايتي اللجنة والفريق وأنشطتهما والإجابة عن الأسئلة. وسيتم إبلاغ البعثات لدى الأمم المتحدة رسميا بهذا الحدث في حينه.

بخصوص أنشطة الفريق، قدم الفريق إلى اللجنة تقريرا بشأن انتهاك أُبلغ عنه سابقا. وكما ذُكر سابقا، فإن الفريق قدم الفريق أيضا تقريره النهائي في ٩ أيار/مايو، وفقا للفقرة ٢ من القرار ١٩٨٤ (٢٠١١). وسيصدر التقرير النهائي بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2012/395. وأود أيضا أن أشير إلى أنه، بموجب القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢) المتخذ في ٧ حزيران/يونيه، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣.

بخصوص مسألة تنفيذ تدابير الجزاءات على الصعيد الوطني، أود أن أشير إلى أنه في ٣٠ نيسان/أبريل، قدم فريق الخبراء إلى اللجنة، وفقا للفقرة ١ (ب) (ط) من برنامج عمل اللجنة، تقييما فصليا لتقارير تنفيذ القرارات المقدمة من الدول الأعضاء عملا

بالفقرة ٣١ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وبخصوص المسألة ذاتها، يسعدني أن أشير إلى أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة رسالتين من فييت نام ولكسمبرغ تحيلان بهما تقريريهما عن تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وبهذه الملاحظة، أختتم تقريري.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر سعادة السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وأود أن أطلب من أعضاء المجلس ألا تتجاوز بياناتهم خمس دقائق لتمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أيضا السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية اليوم. لقد تلقينا على مدى الأشهر الثلاثة الماضية ما يذكّر بأن البرنامج النووي الإيراني غير المشروع لا يزال يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين المطروحة أمام المجلس.

وقد أبلغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى، منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.6697)، أن إيران استمرت في توسيع وتسريع أنشطة تخصيب اليورانيوم المحظورة وغيرها من الأعمال ذات الصلة بالماء الثقيل، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن العديدة. وتواصل إيران تركيب أجهزة الطرد المركزي في ناتانز، ومحطة فوردو لتخصيب الوقود قرب مدينة قم، وقد كانت كلتاهما مرفقين سريين في السابق. ولا تزال إيران تراكم مخزونا من اليورانيوم المنخفض التخصيب بما يكفي لصنع أسلحة نووية إذا ما زيدت مستويات تخصيبه. ولا تزال إيران تواصل تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠ في المائة تقريبا، وهو مستوى قريب جداً من صنع الأسلحة، وبكميات تفوق احتياجاتها المعلنة.

وتلك التطورات التقنية وحدها مثيرة للقلق. غير أن قلق المجتمع الدولي قد تزايد جراء رفض إيران المتكرر لطلبات الوكالة الدولية بشأن الوصول إلى الوثائق والمواقع والموظفين اللازمين لتسوية المسائل المعلقة المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي.

ونرحب بالمناقشات الجارية بين إيران والوكالة. ولكن يجب أن تسفر تلك المناقشات عن نتائج، على خلاف مناقشات مماثلة جرت في الماضي. ونأسف لأن إيران لم تلتزم حتى الآن بموافقتها التي أبلغ عنها على النهج المنظم الذي تتبعه الوكالة الدولية بشأن تبديد القلق إزاء الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. ولا يمكن قياس النجاح وتحديده إلا عبر الإجراءات الفعلية التي تتخذها إيران. ولا يكفي مجرد التوقيع على وثيقة. ويجب أن تتخذ إيران الخطوات اللازمة لحل المسائل التي طال أجلها، ذات الصلة ببرنامجها النووي دون مزيد من التأخير.

وتذكّرنا تلك التطورات بأهمية استمرار عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونؤيد تماما قرار اللجنة الشهر الماضي بشأن فرض جزاءات على اثنين من أفراد قوات الحرس الثوري الإسلامي، وكيان واحد متورط في تهريب الأسلحة. ويبعث ذلك الإجراء أيضا رسالة واضحة مفادها أن هناك عواقب يتحملها مَن يساعدون على التهرب من الجزاءات. ونحن نحث اللجنة على اتخاذ مزيد من هذه الإجراءات في المستقبل القريب.

ونثني أيضا على فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على إيران، لعمله الممتاز، ونرحب بتجديد المجلس لولاية الفريق السنوية في الشهر الماضي. وقد أعد الفريق مؤخراً تقريرا نهائيا (S/2012/395) يتضمن معلومات دقيقة. وواصل الفريق التزامه بالمعايير المنهجية الرفيعة، فضلا عن تنفيذ ولايته بطريقة مهنية.

ونلاحظ، مع الشعور بقلق بالغ، توصيف الفريق في الآونة الأخيرة لسوريا بوصفها طرفا أساسيا في نقل الأسلحة الإيرانية

غير المشروعة. وتثير تلك الحقيقة مزيدا من القلق في ضوء أحداث العنف الأخيرة التي ارتكبت ضد الشعب السوري. وقد جمع الفريق على مدى العامين الماضيين أدلة قوية تثبت دور سوريا، باعتبارها حكومة تنتهك الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على إيران على نحو متكرر. وينبغي أن يكون رفض سوريا الالتزامات التي تعهدت بها للأمم المتحدة مصدر قلق رئيسي بالنسبة للمجلس.

ونحيط علما أيضا بمعلومات مقلقة للغاية بشأن عمليات الإطلاق المستمرة التي تقوم بها إيران، باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويستحق نشاط إيران المتعلق بالقذائف التسيارية، إلى جانب ارتباطه بأنشطة كوريا الشمالية المحظورة المتعلقة بالقذائف التسيارية، مزيدا من التمحيص.

ولا تزال الولايات المتحدة مصممة على منع إيران من الحصول على السلاح النووي، ونواصل الالتزام بذلك عبر نهج شامل ذي مسار مزدوج، يشمل ممارسة الضغوط على إيران ومواصلة الجهود الدبلوماسية على حد سواء.

وقد عقدت مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس زائداً واحداً جولتين من المحادثات منذ الجلسة الأخيرة للمجلس، أولا، في ١٤ نيسان/أبريل في اسطنبول، ثم في بغداد في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو. وتجري الاستعدادات الآن لعقد جولة ثالثة من المحادثات في موسكو، الأسبوع المقبل.

وفي بغداد، وضعت المجموعة – في إطار اتفاقنا في اسطنبول – مقترحات واضحة للشروع في معالجة المسألة النووية الإيرانية عبر إجراءات أولية لبناء الثقة. وشملت تلك، مقترحات بشأن التصدي لمرفق تخصيب اليورانيوم في فوردو غير المعلن عنه في السابق، ولجميع جوانب التخصيب بنسبة تقرب من ٢٠ في المائة في إيران.

وطرحنا أيضا أفكارا على الطاولة فيما يتعلق بالخطوات المتبادلة التي يتعين علينا الاستعداد لاتخاذها. وقد قلنا مرارا وتكرارا أن نافذة العمل الدبلوماسي لن تظل مفتوحة إلى الأبد. وسعينا إلى إقناع إيران بإلحاح الحالة، وأوضحنا عدم استعدادنا للدخول في عملية لا نهاية لها من المفاوضات التي لا تسفر عن نتائج ملموسة.

ولا نزال عازمين وواضحين وموحدين في السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي سريع للمخاوف بشأن برنامج إيران النووي. ومجموعة الخمسة زائدا واحدا؛على استعداد لإجراء مفاوضات جدية. ونأمل أن تقرر إيران اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السيد نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، على إحاطته الإعلامية عن عمل اللجنة.

لقد واصلت اللجنة – خلال الفترة المشمولة بالتقرير – أداء المهام المنوطة بها بنشاط. ومن المهم للغاية في ضوء الحساسية الشديدة المتعلقة بمسألة الجزاءات، أن تتصرف اللجنة بطريقة متوازنة وموضوعية، دون انتهاك لولايتها. ويجب أن يستمر ذلك النهج في المستقبل أيضا.

وننوه بالتقدم المحرز في عمل فريق الخبراء التابع للجنة. ويبدو تقرير الفريق الصادر مؤخراً (S/2012/395) أكثر توازنا بالمقارنة مع الوثائق السابقة، في حين أن الغالبية العظمى من التوصيات تصب ضمن ولاية اللجنة. ومن المهم أن يبني الخبراء أنشطتهم على أساس محايد ومستقل، مع الالتزام باستخدام المصادر والمعلومات الموثوق بها فقط.

وتمتثل روسيا امتثالا تاما لجميع الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على إيران. ومع ذلك، فإننا نرى أن فعالية نظام

الجزاءات، وبوجه عام، الطابع الجماعي والموحد لعمل المجتمع الدولي بشأن المسائل المعلقة ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، يعرقلان بسبب القيود الإضافية الأحادية الجانب.

ويمكن أن يكون للجزاءات أثر خارج الحدود الإقليمية للدول في العديد من الحالات، وهو أمر غير مقبول بشكل قاطع من وجهة نظر القانون الدولي. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي الالتزام التام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعدم انتهاكها.

لقد دعت روسيا دائما إلى التوصل إلى حل للمسائل المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني على أساس متبادل من الطرق السياسية والدبلوماسية البحتة، التي تنفذ تدريجيا مع احترام مصالح جميع المشتركين في المفاوضات. وقد وضع المفاوضون الدوليون الستة مقترحات محددة بشأن البرنامج النووي الإيراني، وقدّمت إلى إيران أثناء جولة المفاوضات التي جرت في بغداد في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو. ونحن على ثقة بأن الاجتماع المقبل في موسكو في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه سيشمل الشروع في النظر الشامل في تلك المقترحات. ونثق أيضا بأن جميع الوفود، بما في ذلك إيران، ستصل إلى العاصمة الروسية وهي على استعداد لإجراء حوار بناء، يمكّننا من تحقيق نتائج إيجابية، بما في ذلك تقارب المواقف على نحو تدريجي، وإحراز مزيد من التقدم بهدف حل الخلافات القائمة.

ونحن نفهم، بطبيعة الحال، أنه لن يكون بوسعنا الاتفاق في موسكو على جميع المسائل المتعلقة بالأطراف. ومع ذلك فإننا نرى أن من الواجب مواصلة عملية التفاوض فيما بعد الجولة المقبلة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية.

لا يزال البرنامج النووي الإيراني أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين. وتواصل حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ السعي جاهدة للتوصل إلى حل دبلوماسي للمسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. لقد انخرطنا في جولات جديدة من المفاوضات في اسطنبول وبغداد. وتوصلنا إلى اتفاق مع إيران فيما يخص الجولة القادمة من المحادثات، التي سوف تعقد في موسكو يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه. في رأينا، يتعين أن يحقق اجتماع موسكو تقدما حقيقيا.

إن الاجتماع من أجل مجرد الاجتماع ليس هدفنا. إننا ندعو إيران للانخراط بجدية في مناقشات حقيقية بشأن الخطوات الملموسة الهادفة إلى استعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي. والأمر متروك الآن لإيران، حتى تغتنم الفرصة وتمضي بالمفاوضات إلى الأمام بروح بناءة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم التعاون من جانب إيران حتى الآن، على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والجولة الأخيرة من المحادثات بين الوكالة وإيران لم تتوصل إلى أية نتائج ملموسة. ولا تزال مسألة زيارة الوكالة لموقع بارشين مسألة معلقة. كما أننا نأسف أيضا لاستمرار إيران في تكثيف أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم في موقعي فوردو وناتانز، وفقا لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا يزال من الضروري تكثيف إيران لتعاونها مع الوكالة بغية حل جميع المسائل الأساسية العالقة.

وفي ضوء هذه الخلفية، من المهم أن تنفذ جميع الدول الأعضاء بشكل صحيح نظام الجزاءات الحالي. وتضطلع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق خبرائها بدور هام في ذلك الصدد. صوت هذا المجلس خلال الأسبوع الماضي بالإجماع مؤيدا تمديد ولاية الفريق لمدة عام آخر. ودعم جميع الدول الأعضاء الخمسة عشر للتمديد يبرز دعمها الصادق لعمل الفريق.

إننا نرحب بالتقرير الأخير لفريق الخبراء (S/2012/395). ونرى أنه وثيقة مفيدة ومدروسة جيدا، من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء في جهودها التنفيذية. وقد عمم المجلس ذلك التقرير النهائي على كامل الدول الأعضاء. وهذه خطوة مهمة، ليس فقط لأسباب تتعلق بالشفافية، ولكن أيضا من أجل توفير التوجيه الملائم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فيما يخص تنفيذ الجزاءات. إننا نرحب بالإحاطة الإعلامية المفتوحة المقرر عقدها في تموز/يوليه، التي سيشرح خلالها رئيس اللجنة لكامل أعضاء الأمم المتحدة كيفية تنفيذ القرارات الخاصة بإيران بشكل فعال للغاية.

إن ألمانيا على أهبة الاستعداد للدخول في حوار جاد حول التوصيات القيمة الواردة في التقرير. وقد تم تسليط الضوء بشكل خاص على توصية هامة واحدة. كما أننا نؤيد بقوة إدراج منتهكي الجزاءات في القائمة، لأن ذلك سيبين بأن أي شخص يتجاهل قرار هذا المجلس سوف يواجه العواقب. كما أفاد رئيس اللجنة اليوم، وافقت اللجنة على إدراج شخصين وكيان واحد متورطين في انتهاكات للجزاءات. وإننا حريصون على أن نرى مواصلة اللجنة العمل بشكل فعال على هذا النحو.

من المؤسف أن إيران لا تزال تنتهك التزاماتها الدولية. ونكرر قلقنا جراء صادرات الأسلحة من إيران إلى دول أخرى، وخصوصا إلى سوريا، ولكن أيضا إلى حزب الله. يجب على الفريق مواصلة التحقيق في الحوادث حيثما وكلما رأى ذلك ضروريا.

اسمحوا لي أن أكرر تصميمنا على إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ونحن لا نزال على استعداد لمواصلة الحوار مع إيران بهدف استعادة الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي الإيراني. إننا نتطلع إلى المفاوضات في موسكو الأسبوع القادم من هذا المنطلق.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس. ونود أيضا أن نهنئ فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) بشأن التمديد الأخير لولايته، ونشكره كذلك على التقرير المقدم للجنة خلال شهر أيار/مايو (S/2012/395).

كما نرحب بتقرير الرئيس المقدم إلى المجلس بشأن الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونعتبر ذلك خطوة جيدة إلى الأمام تصب في مصلحة الشفافية. في ذلك الصدد، نواصل التأكيد على ضرورة أن يحظى أي إجراء تتخذه بتوافق آراء أعضائها، وينبغي أن يظل مركزا على التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية.

ومما يشجع جنوب أفريقيا التواصل المستمر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، بشأن المخاوف الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني. ونعتقد أن ذلك التواصل متسق مع القرارات التي اتخذت في دورة مجلس محافظي الوكالة، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ونلاحظ أنه نتيجة لزيارة المدير العام أمانو إلى طهران، اتفقت الوكالة وإيران على حل المسائل العالقة من خلال نهج منظم. ونحن نحث إيران والوكالة على الاستمرار في العمل بطريقة بناءة ومرنة، والسعي إلى إيجاد فرص مستمرة، لكلا الطرفين من أجل الانخراط في مناقشات بشأن المسائل الخلافية المتبقية، في أقرب وقت ممكن.

ومما يشجع جنوب أفريقيا، علاوة على ذلك، الأجواء الايجابية التي يبدو أنها طبعت المحادثات التي جرت مؤخرا بين حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران. ونحيط علما بأن جولة أخرى من المناقشات ستجري في موسكو، ونشجع جميع المشاركين في تلك العملية على العمل بجد من أجل تحقيق التقدم والنتائج الإيجابية، وذلك ما تتوقعه بقية المجتمع الدولي.

إن جنوب أفريقيا تأمل بالتالي في أن يكون بمقدور اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أن تدرس بعناية

التقريــر الــذي قدمه فريق الخبراء، والاتفاق بشــأن طريقة من أجل المضي قدما، على نحو ينســجم مع الدعوات لإيجاد حل سلمي للمخاوف حول طبيعة الأنشطة النووية الإيرانية. ونحن علــى اقتناع بأنه يتعين أيضا على هــذه العملية تجنب إحداث المزيــد مــن العداء، الذي لم يؤدي ســوى إلى تشــدد مواقف الدول المعنية بإيجاد حل لمخاوف المجتمع الدولي.

وتدعو جنوب أفريقيا إيران إلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية والوفاء بالتزاماتها، حتى يجري توضيح جميع القضايا العالقة واستعادة الثقة في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وسيتمثل الحل المستدام في ذلك الحل الذي يعيد الثقة الدولية في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، مع احترام حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في الختام، تتطلع جنوب أفريقيا إلى مشاركة نشطة في اللجنة، وذلك بهدف الإسهام في إيجاد حل مستدام.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أشترك مع المتحدثين السابقين في شكر الممثل الدائم لكولومبيا، السفير نيستور أوسوريو، على عرضه الشامل. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن تقديرنا لقيادته التي أبان عليها، على رأس الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ونرحــب باتخــاذ القــرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢) بالإجمــاع الأســبوع الماضــي، الــذي مــدد ولاية فريــق الخــبراء المعني بالجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية. وكما قلنا في مناســبات عدة، فإننا نعتقــد أن فريق الخبراء عنصر لا غنى عنــه في نظــام الجزاءات المفروضــة على إيــران. وبالمثل، فإنه يقوم بعمل مفيد وعملي للجنة المنشــأة عملا بالقرار ١٧٣٧. وتكتســي ولايته المتمثلــة في جمع وتحليل وتدقيــق المعلومات المقدمة من قبل الدول، أهمية.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض النقاط الواردة في التقرير عن فترة التسعين يوما. أولا، يجب أن يستمر تركيزنا الرئيسي على التنفيذ الفعال للقرار الذي اتخذه هذا المجلس. وتعيين شخصين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكيان إضافي متورطين في حوادث عدم الامتثال، كما تم الإبلاغ عنها إلى اللجنة، تبين لنا أن الولاية تنفذ بشكل صحيح.

ثانيا، إننا نشيد بأنشطة التوعية للدول الأعضاء، التي أجراها فريق الخبراء في إطار الزيارات والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بتطبيق الجزاءات، ورصد تطبيق الجزاءات وتحليل الاتجاهات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى المشاركة في الحلقات الدراسية في مختلف أنحاء العالم.

ثالثا، نحيط علما بالتقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي نؤيد توصياته. ونأمل أن ينشر التقرير، توخياً للشفافية.

رابعا، نلاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إخطارات من الدول الأعضاء بشأن تقارير عن انتهاكات مزعومة. ونود أن نثني على اللجنة، التي، بدعم من فريق الخبراء، استجابت لتلك التقارير وقامت في الوقت نفسه بتكثيف أنشطتها في مجال الاتصال من أجل منع انتهاك الجزاءات في المستقبل.

خامسا، نؤيد عقد جلسة إحاطة مفتوحة للجنة، بمشاركة فريق الخبراء، في ٩ تموز/يوليه.

فيما يتعلق بالحالة السياسية الراهنة، فإننا ننظر ببالغ الإيجابية إلى الحوار وجولات المحادثات التي بدأت في اسطنبول في نيسان/إبريل وتواصلت في بغداد الشهر الماضي وستستمر في موسكو هذا الشهر بين إيران ومجموعة ٣+٣.

ونحن نؤيد بشدة نهج المسار المزدوج ونأمل في خلق بيئة مؤاتية والتزام حقيقي بإيجاد حل عن طريق التفاوض للمسألة النووية الإيرانية.

أخيرا، تؤكد غواتيمالا مجدداً على أهمية التطبيق المتوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. تضع المعاهدة الأساس لما يجب أن يكون التزاما جدياً بضمان امتثال إيران لالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق، مع الحرص على كفالة احترام حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر للسفير نيستور أوسوريو، على تقديمه لتقرير الـ ٩٠ يوما بشأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونثني على قيادته البارعة للجنة، وعلى المهنية التي نفذت بها اللجنة ولايتها.

وأود أن أرحب بتقديم فريق الخبراء التقريرَ النهائي (S/2012/395) الذي صدر كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن في الأسبوع الماضي. ونرحب أيضا بما تم الأسبوع الماضي من تمديد لولاية الفريق حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢.

ونتوقع أن يواصل الفريق العمل تحت إشراف لجنة ١٧٣٧ وأن يساعد اللجنة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نقدر العمل الذي ما برح الفريق يقوم به، بما في ذلك أنشطة التوعية، ونشجعه على مواصلة عمله بامتثال صارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبطريقة مستقلة وموضوعية وشفافة ونزيهة. كما ينبغي للفريق إن يقدم بانتظام إحاطات للجنة بشأن جميع أنشطته.

كما ندعم اعتزام الرئيس عقد جلسة إحاطة مفتوحة، بمشاركة منسق فريق الخبراء، للدول الأعضاء الراغبة تتعلق بولايتيهما وللإجابة عن الأسئلة التي قد تكون لدى الدول الأعضاء، وذلك في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونعتقد أن الإحاطة ستتيح أيضا الفرصة للجنة والفريق للاطلاع على وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة.

وقد دأبت الهند على دعم حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا للمعاهدات الدولية ذات الصلة التي هي أطراف فيها. وينبغي لإيران أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي البحت لبرنامجها النووي. وفي هذا الصدد، نرحب بتبادل الزيارات مؤخراً بين إيران والوكالة الدولية، بما في ذلك الزيارة التي قام بها المدير العام للوكالة إلى طهران. نحن نأمل أن يتم حل المسائل الفنية العالقة فيما يخص برنامج إيران النووي سلميا من خلال تعاون إيران مع الوكالة.

ونرحب أيضا بالمحادثات بين مجموعة خمسة زائداً واحداً وإيران التي عقدت في اسطنبول وبغداد خلال الشهرين الماضيين. ونعتقد أن تلك المحادثات ينبغي أن تستمر، ونأمل أن يتمكن الطرفان من إحراز تقدم في الجولة المقبلة المقرر إجراؤها الأسبوع المقبل في موسكو.

تدعم الهند التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية. ومن الضروري، عند تنفيذ تلك القرارات، أن تبذل كل الجهود من أجل ضمان ألا تتأثر التجارة والأنشطة الاقتصادية المشروعة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد للسفير أوسوريو تعاون وفد بلدي المستمر لتسهيل عمل لجنة ١٧٣٧.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء التابع لها. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الفريق – الذي مددت ولايته بموجب القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢)، المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ – للجهود الكبيرة التي يبذلها.

ونلاحظ أنه منذ اعتماد القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، لم تتحسن العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية ومختلف

الهيئات التي أنشئت لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. على العكس من ذلك، تفاقمت أزمة الثقة في السنوات الأخيرة، بل في الأشهر الأخيرة. ويشدد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٢ على أن أنشطة تخصيب اليورانيوم متواصلة، وأن البرنامج النووي الإيراني قد اتسع ليشمل الأنشطة العسكرية، لا سيما في موقع بارشين. ويبدو أن النتائج التي توصل إليها تقرير فريق الخبراء (S/2012/395) المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) تؤيد إلى حد كبير شكوك الوكالة الدولية.

ونأسف لكون السلطات الإيرانية لم تستجب لما ظلت تعرب عنه الوكالة الدولية باستمرار من رغبتها في فحص هذا الموقع. ذلك النهج نهجٌ نموذجي للتعاون بين إيران والوكالة – وهو تعاون يود مجلس محافظي الوكالة بشدة أن يكثّفه.

على أساس هذه الخلفية، تدعو توغو جمهورية إيران الإسلامية إلى الوفاء بالتزاماتها ليس فحسب بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بل أيضا بموجب اتفاقاتها مع الوكالة الدولية والمفاوضات مع مجموعة خمسة زائداً واحداً. ويرحب بلدي بمواصلة تلك المفاوضات في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو في بغداد. ومن المقرر عقد اجتماع آخر مماثل يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه.

وتحيط توغو علما أيضا بما أدلى به الرئيس الإيراني من تصريحات مفادها أن بلده مستعد لمواصلة المفاوضات، معرباً عن أمله في أن يقود اجتماع موسكو إلى هذه حصيلة يمكن أن تشكل ضمانة في سياق العلاقات المتجددة بين إيران والشركاء الآخرين.

فيما يتعلق بالجزاءات، أتشاطر الرأي الذي مفاده أن الجزاءات المفروضة تحت رعاية الأمم المتحدة، للأسف، يرافقها عدد كبير من الجزاءات الأخرى التي تفرضها بعض الدول أو مجموعات من الدول. ويشير تقرير فريق الخبراء بقلق إلى ذلك التداخل. في حين تقول بعض الدول إنها ملزَمة فقط بجزاءات الأمم المتحدة، تقول دول أخرى إنها تقوم بتطبيق كلتا الفئتين في آن واحد.

وفي ما يتعلق بالتقارير، ونظرا إلى أن دولا قليلة قدمت إلى المجلس تقارير عن تنفيذ القرارات المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية، سيكون من المفيد، فيما يبدو، لجميع البلدان إذا تم القيام بأنشطة التوعية بانتظام من خلال الزيارات وعمليات التفتيش والمشاركة في الحلقات الدراسية وحلقات العمل. ونرى أن هذا أفضل سبيل تنتهجه اللجنة كي تحقق غايتها وتبرز دور الدول في تنفيذ القرارات.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر السفير نستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية وأن أثني عليه للعمل الممتاز الذي أنجزته اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن إيران، تحت قيادته.

في ما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2012/395)، اسمحوا لي أن أؤكد بوجه خاص على توصياته المفيدة. ونرحب أيضا بنشر التقرير كتدبير يتسم بالشفافية ويدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ونثني على اللجنة لتسميتها فردين إضافيين وكيان واحد ضالعين في أنشطة عدم الامتثال. ونشاطر الرأي بأنه ينبغي النظر في التسميات الجديدة بصورة منتظمة وينبغي تحديث القوائم المشار إليها في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٢) عند الاقتضاء. ونؤيد أيضا اعتزام تكثيف أنشطة التوعية لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ إجراءات وأحكام نظام الجزاءات بشكل فعال.

إن نظام الجزاءات يؤثر تأثيرا لا ينكر في إبطاء قدرة إيران على تطوير برامجها النووية والخاصة بالقذائف التسيارية. إنه يفي إلى حد كبير بالغرض الذي أنشئ من أجله بوصفه حافزا

لاستئناف محادثات تتسم بالجدية والمصداقية. وفي هذا السياق، تشجعنا المناقشات المكثفة والمفصلة التي جرت في بغداد في أيار/مايو، فضلا عن احتمال استمرار المفاوضات في موسكو. لكن تظل هناك اختلافات كبيرة، ومن المهم مواصلة المناقشات وتوسيع الأرضية المشتركة بأسرع ما يمكن. وبالمثل، نأمل أن يتسنى استئناف التعاون المجدي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد الرحلة الأخيرة للمدير العام أمانو إلى طهران، رغم النتائج المخيبة للآمال للاجتماع الذي عقد في فيينا يوم الجمعة الماضي.

وندعو إيران إلى التوقيع على وثيقة النهج المنظم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران وتنفيذها، بغية كفالة تقديم التعاون الكامل، ومن ثم تمكين الوكالة من توضيح المسائل العالقة واستخلاص النتائج بشأن طابع البرنامج النووي الإيراني. ورغم أننا نقر المبدأ المتمثل في أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، فمن الواضح أنها تظل عنصرا حاسما من عناصر النهج ذي المسارين الذي أيدته البرتغال منذ بداية هذه العملية. ولا يزال على إيران إظهار الاستعداد للامتثال التام لقرارات مجلس الأمن، مما يعني أنها يجب أن توقف جميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب والمعالجة والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل، فضلا عن إتاحة الوصول غير المقيد للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع مواقعها النووية.

وتؤكد البرتغال من جديد التزامها الطويل الأمد بحل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية، وفقا للاستراتيجية المزدوجة المسار، مع مراعاة الحاجة الملحة إلى المعالجة التامة لشواغل المجتمع الدولي بشأن طابع البرنامج النووي لإيران. اسمحوا لي في الختام أن أكرر تقديرنا ودعمنا الكامل للسفير أوسوريو ولعمل اللجنة التي يرأسها باقتدار.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر السفير نستور أوسوريو على عمله كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة عن أنشطة اللجنة.

نحيط علما بالعمل الذي أنجزه فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) تحت إشراف اللجنة، ونرحب بتمديد ولايته حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. من الضروري أن يواصل فريق الخبراء أنشطته التوعوية، التي تؤدي دورا أساسيا في زيادة عدد تقارير التنفيذ الوطنية من الدول الأعضاء. ونثني على الجهود التي بذلتها اللجنة لتعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات. وترحب أذربيجان بالمسودة الأولية للتقرير النهائي للفريق (S/2012/395) وتقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في مناقشات مثمرة في هذا الصدد.

من الأهمية القصوى لجمهورية أذربيجان أن تمنع استخدام أراضيها كطريق عبور للاتجار غير المشروع بالأصناف والمواد المتصلة بانتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة. ونرى أن منع انتشار الأسلحة النووية يشكل أهم تحد أمني يواجه المجتمع الدولي حاليا. لكننا في سعينا لتحقيق تلك الأهداف، لا نستطيع إنكار حق أي بلد في تطوير صناعتها النووية للأغراض السلمية حصرا تحت إشراف دولي.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود، بداية، أن أشكر سفير كولومبيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية، وأن أعرب عن تقديرنا لجهوده في إدارة اللجنة. وأود أيضا أن أشكر فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على نوعية الخبرة التي قدمها للجنة. ونشجعه على مواصلة مشاركته، تحت إشراف اللجنة، في شتى المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بولاية اللجنة، بما في ذلك حوارها مع الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال زيارات البلدان التي تنظم بناء على طلبها. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نشير إلى زيارة الفريق إلى المغرب، التي أتاحت لأعضائه استعراض التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة مع السلطات المغربية.

نظـرت اللجنــة في التقريــر النهائــي لفريــق الخــبراء (S/2012/395). وأود أن أكرر تهنئتي للفريق على جودة التقرير والجهود التي يبذلها ليأخذ في اعتباره تعليقات اللجنة بعد نظرها في التقرير الســابق. ونأمل أن تواصــل اللجنة النظر في التقرير النهائــي بروح بنــاءة تمكنها من التوصل إلى توافق ســريع في الآراء. ونرحب أيضا بتجديد ولاية الفريق الذي تم بالإجماع، ونظل مقتنعين بأن اللجنة ســيظل بإمكانها التعويل على روحه المهنية وحياده. ونحن واثقون أيضا أنه سيظل بإمكانها الاستفادة من التعاون الكامل مــن جانب الدول الأعضاء. وانطلاقا من تلك الــروح، يؤيد وفدي اعتزام الرئيــس، بدعم من الخبراء، تنظيم إحاطة إعلامية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء.

يبين التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي صدر في ٢٥ أيار/مايو، أن المسائل العالقة بشأن البرنامج النووي الإيراني لم تحسم بعد. ويعرض التقرير أيضا آخر التطورات بشأن الحوار بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، ويبين تحقيق قدر من التقدم في تعريف ”النهج المنظم لتوضيح جميع المسائل العالقة“. ونأمل أن تحظى الوكالة بكل التعاون الذي تطلبه لهذا الغرض.

ونرحب باستئناف المحادثات بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا بهدف إحراز تقدم نحو حل دبلوماسي لهذه المسألة. ونظل مقتنعين بأن الحوار والمسار الدبلوماسي هما السبيل الوحيد للتوصل إلى حل للمشكلة. ويستلزم نجاح هذا الحوار التزاما واضحا ومتواصلا وصادقا دون أي إجراء من شأنه تعقيد الحالة.

ونعتقد أيضا أن تسوية هذه المسألة يمكن تحقيقها من خلال الاحترام الصارم لقرارات المجلس وعن طريق تلبية مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كامل في إطار امتثال إيران لالتزاماتها الدولية. ونحن مقتنعون بحياد ونزاهة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها الهيئة الوحيدة المتخصصة في هذا المجال، وأنها نتيجة لذلك، ينبغي أن تستفيد من كل التعاون اللازم، بما في ذلك الحصول على كل المعلومات المطلوبة وحق الوصول.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد أنه يجب عدم إضعاف نظام عدم الانتشار، وأنه يجب على كل دولة أن تحترم بدقة التزاماتها في هذا الصدد. إن هدف نزع السلاح النووي سيظل موضع اختبار قاس إذا لم يتم احترام الالتزامات المقطوعة. ونود أيضا أن نشدد على أن هذا النظام يقوم على التوازن الأساسي بين حقوق الدول والتزاماتها، الذي لا ينبغي لأي دولة أن تستخف به.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير نيستور أوسوريو على التقرير عن فترة التسعين يوما الذي أعدته اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والذي يغطي الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونحن ندرس التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2012/395) والذي قُدم إلى اللجنة في الشهر الماضي، ونُشر بعد ذلك. ونأمل أن تدرس اللجنة هذا التقرير المفصل والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه في الأسابيع المقبلة.

ونحن نؤيد الرأي القائل بأنه يتعين على فريق الخبراء القيام بعمله وأنشطته مع التقيد الصارم بأحكام ولايته على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحت إشراف اللجنة. ومن المهم جعل تقارير الفريق متسقة مع الأهداف الأوسع نطاقا، ولكن المتعاضدة، الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة – أي بمعنى، التنفيذ الفعال للجزاءات وإيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض للمسألة النووية الإيرانية.

والآن بعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢) بتمديــد ولايــة الفريق لعــام آخر، لا نزال نعتقد أن تشــكيل الفريــق ينبغي أن يعبر عن تمثيل جغرافي أوســع، لا ســيما من البلــدان النامية. ونأمل في إيــلاء الاعتبار الواجب، لدى تعيين أعضاء الفريق، لكل من الخبرة والتوازن الجغرافي. وسيســاعد

اتخاذ تدابير كهذه على زيادة الوعي بأهمية نظام الجزاءات بين عموم أعضاء الأمم المتحدة.

نحيط علما بالتقرير الصادر مؤخرا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ الضمانات وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إيران. ونرحب بالجولة المفيدة من المحادثات التي عُقدت بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية إضافة إلى ألمانيا في اسطنبول وبغداد. ونأمل أن تساعد الجولة المقبلة في موسكو على تعميق العملية الدبلوماسية للتوصل إلى حل تفاوضي وسلمي للمسألة النووية الإيرانية.

إن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ليست سوى واحدة من الوسائل الرامية إلى بلوغ الهدف الأكبر والمشترك المتمثل في حل القضايا ذات الصلة ببرامج إيران النووية وبرامجها للقذائف. ونعيد التأكيد على رأينا بأن جزاءات مجلس الأمن ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. ومن الضروري أن تتناغم مع الأهداف الأكبر التي يحددها المجلس لتيسير التوصل إلى حل تفاوضي للقضايا العالقة. وفي ضوء البيئة الإقليمية الحساسة والمعقدة، فإن باكستان، بصفتها بلدا مجاورا لإيران، لا ترغب في أي تصعيد للتوترات في المنطقة المضطربة بالفعل. ومن ثم، نؤكد من جديد على ضرورة الحوار والدبلوماسية. وإيران، بصفتها طرفا في معاهدة عدم الانتشار النووي وعضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتمتع بحقوق معينة يتعين احترامها. وفي الوقت نفسه، ينبغي لإيران أن تفي بالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة لحل القضايا العالقة.

ونحن واثقون من استمرار إدراك المجلس واللجنة وفريق الخبراء لضرورة المحافظة على التوازن بين الجزاءات والمفاوضات.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا، أيضا، أن أشكر السفير أوسوريو على تقريره عن فترة التسعين يوما وعلى رئاسته الفعالة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

يرسم التقرير النهائي (S/2012/395) الذي قدمه فريق الخبراء إلى المجلس للتو صورة شاملة ومفصلة لتنفيذ الجزاءات المفروضة على إيران. وهو يوضح أن الجزاءات لها تأثير. فهي تحول دون حيازة إيران للمواد التسيارية والنووية مما يؤدي، بالتالي، إلى إبطاء وتيرة برنامجها النووي. كما أجبرت الجزاءات إيران على تغيير أساليبها للحيازة والتصدير غير المشروع والتمويل. وينبغي لنا مواصلة التنفيذ الصارم للجزاءات.

ويلقي التقرير الضوء أيضا على الانتهاكات المستمرة من قبل إيران لالتزاماتها الدولية. وتدل هذه الانتهاكات على اتباع أساليب أكثر تعقيدا وضررا تقوم على التهرب والشركات الوهمية والأسماء الوهمية واستخدام العديد من الوسطاء والتبادلات والإخفاء المادي والبيانات الكاذبة. وإلى جانب أمور أخرى، فإن الفريق يؤكد استمرار ضلوع أفراد في جيش حرس الثورة الإسلامية وفي شركة جمهورية إيران الإسلامية للنقل البحري في الانتهاكات.

وأود أن أشدد بصفة خاصة على الانتهاكات الإيرانية لحظر الأسلحة. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الدور النشط الذي تقوم به سوريا، والذي بينه الفريق مرة أخرى. فسوريا، التي تنفذ عملية قمع دموي لشعبها، ضالعة في معظم حالات الانتهاكات لحظر الأسلحة التي جرى إبلاغ اللجنة بها. ونطاق هذه الانتهاكات ينم عن وجود سياسة منهجية مستمرة للنقل غير المشروع للأسلحة والمواد ذات الصلة بين إيران وسوريا. وعلاوة على ذلك، من المعروف أيضا أن سوريا ضالعة في العديد من الانتهاكات المبلغ عنها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن كوريا الشمالية. وهذه انتهاكات خطيرة من جانب سوريا لالتزاماتها حيال مجلس الأمن.

يقوم فريق الخبراء المستقل، المنشئ في عام ٢٠١٠ بموجب

القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، بدور حاسم في كفالة تنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن واستمرار فعاليتها. وأود أن أعرب عن شكرنا للفريق على مهنيته وعمله المتميز. ونرحب بأن أحدث تقرير نهائي له سيكون متاحا للجميع، ونود أن يكون هذا هو الحال أيضا بالنسبة لتقرير العام الماضي.

وعمل الفريق لا يزال بعيدا عن الانتهاء. ولذلك، نرحب بتمديد ولايته لعام آخر. وهذه رسالة أخرى إلى إيران تفيد بتصميم المجتمع الدولي على فرض الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن.

ولا بد من أن تقوم اللجنة بدورها. ومن ثم، نود متابعة توصيات الفريق. ويجب على اللجنة أن تستكمل باستمرار قوائمها للسلع والأشخاص والكيانات الخاضعين للجزاءات. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأفراد والكيانات المدانين بارتكاب انتهاكات. وفي هذا الصدد، يسرنا أن اللجنة أضافت إلى قوائمها، للمرة الأولى منذ إنشائها، اثنين من الأفراد وشركة واحدة مرتبطين بقوة القدس التابعة لجيش حرس الثورة الإسلامية وضالعين في انتهاكات لحظر الأسلحة، أبلغت عنها نيجيريا. وهذه خطوة هامة إلى الأمام. وهي دليل على أن انتهاكات الجزاءات لن تمر مرور الكرام وأن جميع الدول لها دور هام يجب أن تقوم به في تنفيذ الجزاءات.

تلقى مجلس الأمن مرة أخرى تقريرا مثيرا للقلق من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهو يسلط الضوء على أن إيران لا تزال ترفض الامتثال لمطالب مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. وإيران مستمرة بنشاط في برنامجها لتخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ و ٢٠ في المائة وفي مشاريعها للماء الثقيل، في انتهاك لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ودون أي دليل مقنع على وجود استخدامات مدنية. وتواصل إيران، على وجه الخصوص، تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة في مرفقها السري في فوردو، والذي أبقته طي الكتمان لسنوات.

وبخصوص موضوع البعد العسكري للبرنامج الإيراني، لم تحقق وكالة الطاقة الذرية للأسف أي تقدم ملموس في اجتماعها الأخير في طهران في ٨ حزيران/يونيه بشأن إعداد وثيقة برنامجية منظمة، والتي تمثل محاولة لحل القضايا العالقة ذات الصلة ببرنامج إيران، ولا سيما المسائل المتعلقة بالتسليح. وعلى الرغم من الزيارات العديدة التي قامت بها الوكالة إلى إيران مؤخرا، ولا سيما زيارات مديرها العام، ما زالت طهران ترفض الموافقة رسميا على الوثيقة. وهذا أمر مؤسف. وتمشيا مع مطالب مجلس محافظي الوكالة الواردة في قرارها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، يجب على إيران أن تتيح للوكالة إمكانية الوصول الكامل إلى جميع الوثائق والأشخاص والمواقع ذات الصلة، بما في ذلك المرفق العسكري في بارشين، والذي تقول الوكالة إنه يشهد تنفيذ عمليات تمثل انتهاكا للتحقق المطلوب.

وما نطالب به، وهو ما يطالب به أيضا مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، أن تبث إيران الثقة في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وفي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، اجتمعت حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ مع إيران في بغداد. واستهدف ذلك الاجتماع الاستفادة من استئناف المناقشات حول البرنامج النووي الإيراني في اسطنبول في ١٤ نيسان/أبريل. وقدمت المجموعة مقترحات ملموسة لبناء الثقة في الأهداف السلمية الصرفة للبرنامج النووي الإيراني. وتتعلق تلك الخطوات بنسبة ٢٠ في المائة من أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها إيران، وتحديدا في مدينة قم. وستكون هذه بمثابة خطوة أولى نحو احترام إيران الكامل لالتزاماتها الدولية. ونتوقع أن تقدم إيران استجابة بناءة لمقترحاتنا أثناء الاجتماع المقبل في موسكو، من أجل المشاركة في عملية تفاوض حقيقية من شأنها أن تسفر عن نتائج ملموسة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر السفير أوسوريو على الإحاطة الإعلامية التي

قدمها اليوم إلى المجلس، وعلى تقريره بشأن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء التابع لها. وعلى نحو ما أوضح تقريره، فإن اللجنة لا تزال تضطلع بعمل هام في دعم قرارات المجلس.

ويقدم آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلا آخر على أن برنامج إيران النووي لا يزال يتطور، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ومن الجدير إبراز ما يلي على وجه الخصوص.

أولا، لا تزال إيران تواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة، بالإضافة إلى توسيع سعتها الإنتاجية لتخصيب اليورانيوم.

ثانيا، لم تقدم معلومات أساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بإعلانها عن بناء ١٠ منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم.

ثالثا، لقد مرت ستة أشهر منذ أن أعلنت إيران استعدادها للتعاون مع الوكالة الدولية بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. غير أنها لم تتخذ منذ ذلك الحين خطوات عملية جادة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي الحقيقية. بل فشلت في المشاركة بصورة جادة في عملية الاتفاق على الطرائق بشأن متابعة العمل على المسائل ذات الاهتمام، ناهيك عن اتخاذ الإجراءات بشأنها.

وقد أتيحت لإيران الفرصة مرارا وتكرارا لكي تعمل بطريقة بناءة مع الوكالة الدولية عن طريق توفير حرية الوصول إلى المنشآت النووية الإيرانية، والتعامل بطريقة شفافة. ولكنها لم تقم بذلك. والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن تترجم إيران الإعراب عن نواياها إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن تمكّن إيران الوكالة الدولية على وجه السرعة من الوصول إلى الأماكن والأشخاص والوثائق بصورة صحيحة وحقيقية. ولن تستطيع إيران أن تثبت للعالم بأسره حسن نواياها إلا عبر التعاون المستمر مع الوكالة الدولية.

ونرحب بالتقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (S/2012/395). فهو يتسم بجودة عالية وذو مصداقية. ويسعدنا أن التقرير سيكون متاحا للجمهور كاملا وفي وقت مبكر. وينبغي أن ينطبق الأمر نفسه على التقرير السابق للفريق، الذي لا نزال ننتظر نشره. ونشكر فريق الخبراء على دعمه المستمر للجنة.

ويلاحظ تقرير الفريق أن الجزاءات لا تزال تبطئ تطور البرنامج النووي الإيراني، غير أنه ذكر أيضا استمرار الأنشطة الممنوعة. ويلاحظ التقرير، بين أمور أخرى، أن الجزاءات تعرقل شراء إيران لبعض متطلبات برنامجها النووي، غير أن النشاط الممنوع لا يزال مستمرا.

ويلاحظ التقرير أيضا أن برنامج إيران للقذائف التسيارية لا يزال يتواصل مع مزيد من عمليات الإطلاق المحظورة. ويلاحظ أن إيران تواصل نقل الأسلحة التقليدية بطريقة غير مشروعة، بما في ذلك شحنتان تم تحديدهما إلى سوريا. وبعبارة أخرى، فإن إيران تواصل انتهاكها الصارخ لقرارات المجلس.

ونرحب بتوصيات الفريق بشأن الخطوات المقبلة التي ينبغي أن تتخذها اللجنة. ونؤيد الاقتراحين المحددين بشكل واضح والمتعلقين بإضافة اسمي شركة ياس إير وشركة ساد للاستيراد والتصدير إلى قائمة الشركات التي تضطلع بدور في صادرات إيران من الأسلحة غير المشروعة.

ونتفق على أن تشارك اللجنة في مزيد من التواصل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتشجيع إعداد التقارير بشأن عدم الامتثال والانتهاكات. ونوافق أيضا على استكمال المعلومات القائمة وقوائم المراقبة، على النحو الذي قامت به اللجنة المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا. ونشجع اللجنة على العمل من أجل المضي قدما بتلك التوصيات.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى الجلسة المفتوحة للجنة، التي يواصل التخطيط لها السفير أوسوريو. وستكون تلك الجلسة فرصة هامة لمناقشة عمل اللجنة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونرحب بالإعلان بعقدها في ٩ تموز/يوليه.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بإجراء حوار مع إيران بشأن شواغل المجتمع الدولي الحقيقية بشأن برنامجها النووي. ونواصل السعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي. ومن رأينا أن النهج القائم على مسار مزدوج – عن طريق الضغط الذي تمارسه الجزاءات، والعزلة الدولية المتزايدة – هو الذي أرغم إيران على القبول بالحوار.

لقد ذهبت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي +٣ إلى المحادثات التي جرت مؤخرا في بغداد وهي موحدة وعلى استعداد لاتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة. وقد حددنا بالتفصيل الخطوات التي نأمل أن تتخذها إيران، بما في ذلك الشواغل الرئيسية بشأن تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠ في المائة، فضلا عن تحديد طريقة استجابتنا. ولا نزال ننتظر تعامل إيران بصورة جادة مع اقتراحنا، والتصدي للشواغل الرئيسية، من قبيل تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة. وإذا ما فشلت إيران في الاستجابة بصورة جادة، فمما لا ريب فيه أننا ستزيد ضغوط الجزاءات المفروضة عليها، وسنحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، على إحاطته الإعلامية. وأقدر الجهود التي يبذلها لتعزيز عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وآمل أن تواصل اللجنة تنفيذ ولايتها وفقا لمبادئ الواقعية والحيطة والحذر والتوازن. وتولي الصين دائما أهمية لتلك المبادئ، وتواصل القيام بدور نشط في أعمال اللجنة.

في ٧ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢)، لتمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٧٣٧. وتأمل الصين أن ينفذ الفريق بدقة أهداف ومقتضيات القرارات ذات الصلة، وأن يواصل العمل تحت توجيه اللجنة، وفقا لمبادئ الحياد والموضوعية والاستقلال.

تندرج المسألة النووية الإيرانية في نطاق النظام الدولي لعدم الانتشار، وتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على نحو شامل. ومع ذلك، فإن الجزاءات ليست غايةً بحد ذاتها. ولا تؤيد الصين ممارسة الضغط المفرط على إيران، أو فرض جزاءات من جانب واحد عليها.

وتعارض الصين بحزم استخدام التهديد بالقوة، وتدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال أو كلمات قد تؤدي إلى المواجهة. فالحوار والمفاوضات يشكلان الطريق الوحيد الصحيح نحو إيجاد حل سليم للمسألة النووية الإيرانية. وقد ناقشت مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس+١ (مجموعة ٥+١) وإيران المسألة النووية الإيرانية بطريقة جدية ومجدية في الآونة الأخيرة.

وتأمل الصين في أن تبدي جميع الأطراف المعنية حسن النية والمرونة والاحترام، وأن تتفهم شواغل بعضها بعضاً، وأن تمضي قدماً وعلى نحو ثابت بالعملية الدبلوماسية، وأن تعمل على تسوية خلافاتها بصورة تدريجية عن طريق الحوار. تحقيقا لتلك الغاية، ستواصل الصين القيام بدور بناء. وترحب الصين بجولات الحوار العديدة التي جرت بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، وتشجع الطرفين على مواصلة مشاركتهما النشطة، بغية الإسهام في وقت مبكر في تبديد قلق المجتمع الدولي إزاء برنامج إيران النووي، والتوصل إلى تسوية دبلوماسية.

الرئيس (تكلم بالصينية): استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة مرة أخرى للسفير أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بداية وقبل كل شيء، أن أعرب عن امتناني للعبارات والكلمات الرقيقة التي أدلى بها زملائي ردا على التقرير الذي كان نتاجا للعمل الذي تم بمشاركة أعضاء اللجنة. وأود في ذلك الصدد، أن أشكر خبراء اللجنة، الذين يؤدون عمله بقدر كبير من الجدية والكفاءة، وبذلك يسهمون في إضفاء الشفافية والموضوعية بقدر الإمكان على تلك التقارير. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للإسهام الهام من قبل الأمانة العامة في ذلك الأمر.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء، وعلى حد علم جميع الأعضاء، فإن السيدة سالومي زورابيتشفيلي هي التي تضطلع بمهام تنسيق عمله، وهي تبدي مستوى من الجدية والمهنية يستحق الثناء.

إننا على يقين بأن الفريق، مع تجديد ولايته، سيستمر في مساعدتنا وإحاطتنا علما بشأن التقدم المحرز فيما يخص تطبيق نظام الجزاءات.

وكما ذُكر، ألاحظ أن ثمة أعضاء يعلقون أهمية كبيرة على توسيع عمل اللجنة، وجعلها معروفة بشكل أفضل لدى كامل أعضاء المنظمة. وستشكل الإحاطة الإعلامية المفتوحة المقرر إجراؤها في ٩ تموز/يوليه فرصة مهمة، ليس فقط من زاوية الشفافية والمعلومات التي ينبغي أن يتلقاها الأعضاء، ولكن أيضا فيما يخص الحث على أن يكون ثمة نداء واضح جدا للدول الأعضاء، من أجل الإسهام في التنفيذ السلس، لنظام الجزاءات، والوفاء بالتزاماتها فيما يخص الإبلاغات، بحيث يمكن التقيد بالنظام بشكل كامل.

أود، وأنا أتكلم بصفتي الوطنية ممثلا لكولومبيا، أن أضم صوتي إلى الداعين لأن تكون المحادثات التي عقدتها مجموعة ٥+١ وإيران، بشأن البرنامج النووي الإيراني وتداعياته، ناجحة إلى أبعد حد ممكن، وأن يكون الاجتماع القادم المقرر عقده في موسكو مثمرا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير أوسوريو على الملاحظات والتوضيحات الإضافية التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.